مخصصات البنوك ارتفعت 11.4 في المئة خلال 2017

«الشال»: قرار «المركزي» برفع الفائدة صحيح

ركز تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي على قرار بنك الكويت المركزي بشأن أسعار الفائدة، وقال تقرير الشال: قرر مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بتاريخ 22/3/2018 رفع سعر الخصم على الدينار الكويتي من 2.75% إلى 3%، وكان قد رفعه قبل عام أي في مارس 2017 بربع النقطة المئوية أيضاً، في حين تمنع عن زيادته في يونيو وديسمبر من عام 2017 خلافاً لقرار بنك الاحتياط الفيدرالي (المركزي) الأميركي. ذلك يعني أن بنك الكويت المركزي خالف الاتجاه الصعودي للفائدة الأساس على الدولار مرتين ووافقه مرتين في آخر 12 شهراً، والاتفاق والاختلاف ليسا حالتين استثنائيتين، فخلال القرن الحالي، اتفق البنكان 27 مرة، واختلفا 22 مرة، في حين حرّك بنك الكويت المركزي سعر الخصم منفرداً 6 مرات

وفي الاقتصادات التقليدية، تنحصر معظم اهتمامات البنوك المركزية ما بين القلق على النمو الاقتصادي والقلق من التضخم، لذلك تتوسع السياسات النقدية –خفض أسعار الفائدة– في حالة الرغبة في دعم مستويات النمو، وتنكمش السياسات النقدية –رفع أسعار الفائدة– في حالات الخوف من تضخم قادم يقوض تنافسية الاقتصاد. والاقتصاد الأمريكي في حالة نمو معقول يقدره صندوق النقد الدولي للعام الحالي بنحو 2.7%، وفي حالة عمالة شبه كاملة بنسبة بطالة بحدود 4.1% –ديسمبر– 2017، وإن كان معدل التضخم المستهدف 2–%– لم يتحقق بعد، إلا أن مبررات الخوف مستقبلاً منه متوفرة، فإدارة الرئيس الأمريكي –ترامب– تتبنى سياسات مالية توسعية، إن تزامنت مع معدلات نمو مرتفع نسبياً، وعمالة كاملة، لابد وأن ينتج معها ضغوط تضخمية.

ذلك القلق حول التضخم قد لا يشمل كل اقتصادات العالم الرئيسية، والبنوك المركزية الرئيسية الأخرى لازالت مترددة حول رفع أسعار الفائدة، ولكن العلاقة

الخاصة بين الدولار الأمريكي والدينار الكويتي تحتم تغليب التبعية لسعر الخصم على الدينار الكويتي لحركة الفائدة على الدولار الأمريكي. فسلة العملات التي يسعر على أساسها الدينار الكويتي يغلب وزن الدولار الأمريكي فيها كل العملات الأخرى مجتمعة، والدولار الأمريكي عملة النفط مصدر معظم حصيلة العملة الصعبة في الكويت، وغالبية استثمارات الكويت المالية بالدولار الأمريكي، وحصة الدولار الأمريكي في تجارة الكويت الخارجية كبيرة. وقد تمنع بنك الكويت المركزي عن رفع سعر الخصم مرتين من أصل أربع مرات رفع فيها سعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي خلال 12 شهراً كما ذكرنا، ولكنه عوض الفارق للمصارف برفع سعر خصم أوراقها التجارية، وهو أمر يصعب استمراره، خصوصاً بعد تقلص الفجوة في أسعار الفائدة لصالح الدينار الكويتي بنصف النقطة المئوية.

وكما ذكرنا مراراً، الاقتصاد الكويتي اقتصاد غير تقليدي، يعتمد بشدة على مصدر وحيد للدخل، ووزن القلق حول النمو الاقتصادي مقابل التضخم اللذان يمثلان الإهتمام الأول للبنوك المركزية في الاقتصادات التقليدية، أقل بكثير في الاقتصاد الكويتي. وقلق بنك الكويت المركزي حالياً حول إبقاء جاذبية الدينار الكويتي عالية بالحفاظ على هامش معقول وموجب على ودائع الدينار الكويتي حتى لا يحدث نزوح للدولار الأمريكي، ومخاطر النزوح عالية. لذلك نرجح صحة قرار بنك الكويت المركزي برفعه لسعر الخصم، وكان ذلك في حدود توقعاتنا في تقرير لنا في شهر ديسمبر الفائت، ونرجح مزيد من التبعية لحركة سعر الخصم مع حركة سعر الفائدة على الدولار الأمريكي لما تبقى من العام الجاري.

2. تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة – فبراير 2018

تشير وزارة المالية في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة، لغاية شهر فبراير 2018، والمنشور على موقعها الإلكتروني، إلى أن جملة الإيرادات المحصلة في نهاية الشهر الحادي عشر من السنة المالية الحالية 2017/2018 قد بلغت نحو 14.417 مليار دينار كويتي، أي أعلى بما نسبته نحو 8% عن جملة الإيرادات المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها، والبالغة نحو 13.344 مليار دينار كويتي. وفي التفاصيل، بلغت الإيرادات النفطية، الفعلية، حتى 28/02/2018، نحو 13.110 مليار دينار كويتي، أي أعلى بما نسبته نحو 11.9% عن الإيرادات النفطية المقدرة، للسنة المالية، الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 11.711 مليار دينار كويتي، وبما نسبته نحو 90.9% من جملة الإيرادات المحصلة، وقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي نحو 53.8 دولار أمريكي خلال ما مضى من السنة المالية الحالية 2017/2018. وتم تحصيل ما قيمته نحو 1.307 مليار دينار كويتي، إيرادات غير نفطية، خلال الفترة نفسها، وبمعدل شهري بلغ نحو 118.830 مليون دينار كويتي، بينما كان المقدر في الموازنة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، نحو 1.634 مليار دينار كويتي، أي أن المحقق إن إستمر عند هذا المستوى، سيكون أدنى للسنة المالية، بكاملها، بنحو 207.6– مليون دينار كويتي، عن ذلك المقدر.

وكانت اعتمادات المصروفات، للسنة المالية الحالية، قد قدرت بنحو 19.900 مليار دينار كويتي، وصرف، فعلياً –طبقاً للنشرة–، حتى 28/02/2018، نحو 13.652 مليار دينار كويتي، وتم الالتزام بنحو 1.848 مليار دينار كويتي، وباتت في حكم المصروف، لتصبح جملة المصروفات –الفعلية وما في حكمها– نحو 15.500 مليار دينار كويتي، وبلغ المعدل الشهري للمصروفات نحو 1.409 مليار دينار كويتي أو نحو 16.909 مليار دينار كويتي لكامل السنة المالية لو استمر الإنفاق حول هذا المعدل. ورغم أن النشرة تذهب إلى خلاصة، مؤداها أن الموازنة، في نهاية الشهور الإحدى عشر الأولى من السنة المالية الحالية، قد حققت عجزاً بلغ نحو 1.083 مليار دينار كويتي، قبل خصم الـ10% من الإيرادات لصالح إحتياطي الأجيال القادمة، إلا أننا نرغب في نشره من دون النصح باعتماده، ورقم العجز يعتمد أساساً على أسعار النفط وإنتاجه خلال الشهر الأخير من السنة المالية الحالية، ونتوقع له أن يراوح حول الـ2.5 مليار دينار كويتي عند صدور الحساب الختامي إن إستمرت أسعار النفط عند مستواها الحالي.

3. نتائج بنك وربة 2017

أعلن البنك عن نتائج أعماله للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، والتي تشير إلى أن صافي أرباح البنك –بعد خصم الضرائب– بلغ نحو 6.8 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بنحو 4.2 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 162.8%، مقارنة مع 2.6 مليون دينار كويتي لعام 2016. ويعود الفضل في ارتفاع أرباح البنك الصافية، إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية. وعليه، ارتفع الربح التشغيلي للبنك –قبل خصم المخصصات– بما قيمته 12.1 مليون دينار كويتي أو بما نسبته 152%. ويعرض الرسم البياني التالي التطور في مستوى أرباح البنك خلال الفترة (2011–2017).

في التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 15.1 مليون دينار كويتي أو بنسبة 65.6%، وصولاً إلى 38 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 22.9 مليون دينار كويتي لعام 2016، نتيجة ارتفاع جميع بنود الإيرادات التشغيلية، منها بند صافي إيرادات التمويل الذي ارتفع بنحو 12.2 مليون دينار كويتي أو بنسبة 74.5%، وصولا إلى نحو 28.6 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 16.4 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضاً، بند صافي إيرادات الإستثمار بنحو 1.8 مليون دينار كويتي وصولاً إلى نحو 6.3 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 4.4 مليون دينار كويتي.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، إذ بلغ الارتفاع نحو 3 مليون دينار كويتي أي بنسبة 20%، وصولاً إلى نحو 18 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 15 مليون دينار كويتي، وشمل الارتفاع جميع بنود تلك المصروفات باستثناء بند الإستهلاك الذي حقق انخفاضاً بنسبة 22.1% ليصل إلى 1.3 مليون دينار كويتي مقارنة مع نهاية عام 2016. وبلغت نسبة المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 47.4% مقارنة مع 65.4% في عام 2016. وارتفع إجمالي المخصصات بنحو 7.7 مليون دينار كويتي، عندما بلغ نحو 12.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 5.2 مليون دينار كويتي في عام 2016، وذلك يفسر ارتفاع هامش صافي الربح إلى نحو 17.8% مقارنة بنحو 11.2%.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً بلغ 646.1 مليون دينار كويتي ونسبته 57.3%، ليصل إلى نحو 1.773 مليار دينار كويتي مقابل نحو 1.127 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2016. سجل بند مدينو تمويل ارتفاعاً بنحو 435.5 مليون دينار كويتي، أي نحو 52.6% وصولاً إلى نحو 1.263 مليار دينار كويتي (71.3% من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو 827.9 مليون دينار كويتي (73.5% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2016. وبلغت نسبة مدينو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 79.9% مقارنة بنحو 80.8%. وارتفع أيضاً، بند استثمارات متاحة للبيع بنحو 66.1 مليون دينار كويتي أي بنحو 66.2%، وصولاً إلى 165.9 مليون دينار كويتي (9.4% من إجمالي الموجودات)، مقارنة مع 99.8 مليون دينار كويتي (8.9% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2016.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب إجمالي حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 565.4 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 54.8% لتصل إلى نحو 1.598 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.032 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2016. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 90.1% مقارنة بنحو 91.6% في عام 2016.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى أن جميع مؤشرات ربحية البنك قد سجلت ارتفاعاً مع نهاية عام 2017، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين البنك (ROE) إلى نحو 7% مقارنة بنحو 2.8%، وارتفع مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 6.8% مقارنة بنحو 2.6%، وارتفع أيضاً، مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) حين بلغ نحو 0.5% مقارنة بنحو 0.3%. وبلغت ربحية السهم (EPS) نحو 4.32 فلس مقابل 2.58 فلس، وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 53.2 مرة مقارنة مع 86 مرة (أي تحسن) مقارنة مع عام 2016. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 2.32 مرة مقارنة بنحو 2.34 مرة لعام 2016. وأعلن البنك نيته عن عدم توزيع أرباح.

4. الأداء المجمع لقطاع البنوك 2017

حقق قطاع البنوك (ويشمل 10 بنوك كويتية) خلال عام 2017 نمواً ملحوظاً في صافي أرباحه مقارنة بعام 2016، إذ بلغ صافي الأرباح بعد خصم الضرائب وحقوق الأقلية، نحو 827.4 مليون دينار كويتي، وبارتفاع بلغ نحو 70.8 مليون دينار كويتي أو نحو 9.4%، مقارنة بنحو 756.6 مليون دينار كويتي في عام 2016. وجاءت مرتفعة بنحو 15.8%، مقارنة مع أرباح عام 2015 البالغة نحو 714.7 مليون دينار كويتي. المصدر الرئيسي للارتفاع، كان النمو في الربح التشغيلي قبل خصم

المخصصات الذي زاد بنحو 310.5 مليون دينار كويتي، أو نحو 8.7%، وصولاً إلى نحو 3.861 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 3.551 مليار دينار كويتي. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنوك مقابل انخفاض في إجمالي المصروفات، وانعكس الأثر مباشرة على ارتفاع قيمة صافي أرباح البنوك وإن ظل مستواها أدنى من مستوى تلك الأرباح في عام 2007. ويعرض الرسم البياني التالي، تحسن مستمر في نتائج البنوك ما بعد الأزمة المالية في عام 2008.

وارتفعت أرباح الربع الرابع من عام 2017، البالغة نحو 232.3 مليون دينار كويتي، بنحو 14.8% مقارنة بأرباح الربع الرابع من عام 2016، والبالغة نحو 202.4 مليون دينار كويتي، وارتفعت بنحو 12.1% عن أرباح الربع الثالث من العام قبل الفائت، البالغة نحو 207.2 مليون دينار كويتي، وارتفعت بنحو 21% عن أرباح الربع الثاني، ومرتفعة، أيضاً، بنحو 18.5% عن أرباح الربع الأول. وعلى الرغم من نمو الإيرادات، إلا أن البنوك الكويتية استمرت في تطبيق سياسة حجز المخصصات مقابل القروض غير المنتظمة، فبلغ إجمالي المخصصات التي إحتجزتها في عام 2017 نحو 655.4 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 588.2 مليون دينار كويتي في العام 2016، أي ارتفعت بنحو 11.4%، ورغم أن ارتفاع إجمالي المخصصات قد يؤثر سلباً على مستوى صافي أرباح البنوك، إلا أنه تحوطاً مستحق في بيئة تشغيل فيها الكثير من العوامل المعاكسة، وتحوطاً من ارتفاع معدلات الإقراض للقطاع العام على حساب القطاع الخاص الذي إنحسرت معدلات الطلب على الإقتراض لديه.

وبلغت أرباح البنوك التقليدية، وعددها خمسة بنوك، نحو 526.7 مليون دينار كويتي، ومثلت نحو 63.7% من إجمالي صافي أرباح البنوك العشرة، ومرتفعة بنحو 7.7% مقارنة مع عام 2016. بينما كان نصيب البنوك الإسلامية نحو 300.7 مليون دينار كويتي، ومثلت نحو 36.3% من صافي أرباح البنوك العشرة، ومرتفعة بنحو 12.4% عن عام 2016، أي أن أداء الشق الإسلامي من البنوك خلال عام 2017 حقق نمواً أعلى.

وبلغ مضاعف السعر إلى الربحية (P/E) لقطاع البنوك العشرة، نحو 14.8 مرة، مقارنة بنحو 14.5 مرة. وارتفعت مؤشرات الربحية لقطاع البنوك ارتفاعاً طفيفاً، مقارنة مع عام 2016، فارتفع العائد على إجمالي الموجودات، إلى نحو 1.08%، مقارنة بنحو 1.05%. وارتفع أيضاً، العائد على حقوق الملكية إلى نحو 8.5%، مقارنة بنحو 8.2%، وبلغ إجمالي التوزيعات النقدية للبنوك العشرة نحو 417.7 مليون دينار كويتي مقارنة مع 374.2 مليون دينار كويتي، أي أنها ارتفعت بنحو 11.6%.

وعند المقارنة ما بين أداء البنوك العشرة، استمر «بنك الكويت الوطني» في تحقيق أعلى مساهمة في أرباح البنوك العشرة ببلوغها نحو 322.4 مليون دينار كويتي (ربحية السهم 53 فلساً كويتياً)، أو نحو 39% من صافي أرباحها، مرتفعةً بنحو 9.2%، بالمقارنة مع عام 2016. وحقق «بيت التمويل الكويتي» ثاني أعلى مستوى أرباح بنحو 184.2 مليون دينار كويتي (ربحية السهم 32.4 فلساً)، أو نحو 22.3% من صافي أرباح البنوك العشرة، وبنسبة نمو 11.5%، بالمقارنة مع عام 2016. وبذلك، استحوذ بنكان، «الوطني» و«بيتك»، على 61.2% من إجمالي أرباح البنوك العشرة. بينما كان «بنك وربة» الأقل مساهمة في رصيد الأرباح والأعلى نمواً في المستوى، حيث بلغ نصيبه نحو 6.8 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 2.6 مليون دينار كويتي في عام 2016، وبنسبة ارتفاع بلغت نحو 162.8%. وحقق «بنك بوبيان» نحو 47.6 مليون دينار كويتي مقارنة مع 41.1 مليون دينار كويتي، أي ثاني أعلى نسبة نمو في الأرباح والبالغة 15.9%.

5. الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث ارتفعت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما انخفضت قيمة المؤشر العام. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 388.7 نقطة، بانخفاض بلغ قيمته 3.5 نقطة ونسبته 0.9% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وارتفع بنحو 1.7 نقطة، أي ما يعادل 0.4% عن إقفال نهاية عام 2017.

البيان	2017/12/31 (ألف دينار كويتي)	2016/12/31 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %
مجموع الأصول	1,773,042	1,126,962	646,080	%57.3
مجموع المطلوبات	1,597,586	1,032,190	565,396	%54.8
حقوق الملكية	99,093	94,772	4,321	%4.6
مجموع الإيرادات التشغيلية	37,984	22,933	15,051	%65.6
مجموع المصروفات التشغيلية	18,002	15,002	3,000	%20
المخصصات	12,876	5,212	7,664	%147
الضرائب	338	144	194	%134.7
صافي الربح	6,768	2,575	4,193	%162.8
المؤشرات				
العائد على معدل الأصول	%0.5	%0.3		
العائد على معدل حقوق الملكية	%7	%2.8		
العائد على معدل رأس المال	%6.8	%2.6		
ربحية السهم الواحد (فلس)	4.32	2.58	1.74	%67.4
سعر الإقفال	230	222	8	%3.6
مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	53.2	86		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	2.32	2.34		

جدول يبين الأصول والإيرادات التشغيلية

- 2.5 مليار دينار العجز المتوقع للسنة المالية الماضية
- مخاطر عالية لنزوح الودائع من الدينار إلى الدولار
- «المركزي» سيتبع الفيدرالي الأميركي برفع الفائدة خلال 2018

تتمات

سمو الأمير

في الخروج من حالة اليأس إلى حالة من الأمل والتفاؤل بأن تطلعاتهم هدف يمكن أن يتحقق وعليه فإننا مطالبون بأن نبذل جهودا مضاعفة لحل الخلافات التي تعصف بعالمنا العربي والتي تمثل تحديا لنا جميعا يضعف من تماسكنا وقدرتنا على مواجهة التحديات والمخاطر المتصاعدة التي نتعرض لها وتتيح المجال واسعا لكل من يتربص بنا ويريد السوء لأمتنا».

وقال «لقد تبوأت بلادي الكويت في مطلع هذا العام وبدعم من أشقائها وأصدقائها عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن وسنعمل خلال هذه العضوية إلى السعي وبكل جهد بالتعاون معكم للدفاع عن القضايا العربية لتحظى بأولويتها والاهتمام بها وسنسعى مع الأشقاء والأصدقاء إلى تفعيل دور مجلس الأمن في حل هذه القضايا والتخفيف من آثارها التي عانينا منها لعقود طويلة ولعلكم تابعتم جهود بلادي في الوصول إلى القرار 2401 الذي تبناه مجلس الأمن وبالإجماع لمعالجة التطورات الأخيرة في منطقة الغوطة الشرقية والذي وللأسف حالت التطورات الأخيرة والمتصاعدة في سورية الشقيقة دون تنفيذه وتحقيق الأهداف المرجوة من إصداره».

وأشار إلى «إنكم تتابعون تطورات الأوضاع في سورية الشقيقة والتصعيد الذي تشهده منذ ثمانية أعوام والتي أدت إلى كارثة إنسانية فالأنباء التي تتوارد من هناك حول المزيد من القتلى والجرحى والمشردين أصبحت تدمي القلوب وتكشف عن عجز المجتمع الدولي الذي وبكل أسف يتعامل بمعايير مزدوجة فهذا المجتمع يندد ويستنكر وقد يتخذ بعض الإجراءات لانفجار يحدث هنا أو هناك ويكون ضحيته شخص أو شخصان ولكنه يقف في نفس الوقت عاجزا عن الإدانة والاستنكار واتخاذ الإجراءات أمام مئات الآلاف من القتلى والجرحى والمشردين في سوريا الشقيقة وإزاء ذلك فإن الكويت لم تتردد ولن تتردد عن الوفاء بالتزاماتها الإنسانية لمساعدة الأشقاء والتخفيف عليهم من آثار أوضاعهم الإنسانية التي يعيشونها».

وحول التطورات الأخيرة والخطيرة المتعلقة بالأوضاع في سورية، قال سموه «لقد تابعنا باهتمام وقلق بالغين التصعيد المتمثل بالضربات الجوية التي جاءت نتيجة استخدام السلطات السورية للسلاح الكيماوي مؤكدين بأن هذه التطورات أتت نتيجة عجز المجتمع الدولي ممثلا في مجلس الأمن عن الوصول إلى حل سياسي للصراع الدائر في سوريا متطلعين إلى تجاوز المجلس خلافات أعضاءه وإظهار وحدة مواقفهم للوفاء بمسؤولياتهم التاريخية في حفظ الأمن والسلم الدوليين».

وحول الوضع في العراق «نكرر التهنئة للأشقاء على تحرير كامل أراضيهم من قبضة ما يسمى بتنظيم داعش ونسعد للعمل معهم في إعادة بناء وطنهم عبر تنظيم مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق والذي حقق نجاحا مشهودا وكان لمشاركتكم دورا فاعلا في تحقيق هذا النجاح المنشود بمشاركة دولية واسعة متمنين كل النجاح للانتخابات النيابية التي ستجرى الشهر القادم وأن تعكس نتائجها تمثيل كافة مكونات الشعب العراقي حفاظا على وحدته وتماسكه متمنين للبلد الشقيق الاستقرار والازدهار».

وقال «نعرب عن إدانتنا واستنكارنا للهجمات الصاروخية المتكررة على المملكة العربية السعودية وأن أشيد بجهود دول التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية الشقيقة لدعم الشرعية والدور الإنساني الرائد لدول التحالف لمعالجة الأوضاع الإنسانية الصعبة في اليمن الشقيق.

وأضاف «نشعر بأسى بالغ لقرار الإدارة الأميركية نقل سفارتها إلى القدس في مخالفة لقرارات الشرعية الدولية وأدعو من هذا المنبر إلى أن تراجع الإدارة الأميركية قرارها وتمارس دورها كراعية لهذه المسيرة عبر إيجاد الطرق لتحريكها وضمان نجاحها والتزام إسرائيل بقرارات الشرعية الدولية».

وأوضح «إن ما قامت وتقوم به إسرائيل من قمع لتفريق أشقائنا الفلسطينيين في غزة الذين يمارسون حقهم في التعبير السلمي والذي أدى إلى استشهاد العشرات منهم وإصابة الآلاف يدعو المجتمع الدولي ولا سيما مجلس الأمن للقيام بمسؤولياته لحماية المواطنين الفلسطينيين في غزة ووقف هذا العدوان الإسرائيلي الآثم».

وقال «نأمل أن تنجح الجهود والمساعي الإقليمية والدولية لإعادة الأمن والاستقرار في ليبيا، ذلك البلد الشقيق».

وأضاف «رغم ما حققنا جميعا كحلفاء مع المجتمع الدولي في مواجهة ظاهرة الإرهاب إلا أنها تظل تحديا نعايشه ويتطلب مضاعفة الجهود لوأده وتخليص البشرية والعالم من شروره».

أما بالنسبة للعلاقة مع إيران، فقال سموه «نؤكد مجددا ضرورة التزامها بمبادئ القانون الدولي المنظمة للعلاقات بين الدول من حسن جوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة الدول ليتحقق الأمن والاستقرار والازدهار لأبناء دول المنطقة».

وافتتح خادم الحرمين «قمة الظهران» بقوله: إن القضية الفلسطينية هي قضيتنا الأولى وستظل كذلك.. ونستنكر قرار الإدارة الأميركية نقل سفارتها إلى القدس.

وأضاف: نجدد التأكيد على خطورة السلوك الإيراني في المنطقة، مبينا أن الأمن القومي العربي منظومة كاملة لا تقبل التجزئة.

وانطلقت القمة بتأكيد للعاهل الأردني الملك عبدالله بن الحسين على الحق الأبدي للفلسطينيين والعرب والمسلمين في القدس.

وبارك خلال تسليمه رئاسة القمة العربية للملك سلمان بن عبدالعزيز للعراقيين انتصارهم على داعش، مشيرا إلى دعم كل الجهود للحؤول دون التصعيد في سورية.

وقال الرئيس الفلسطيني محمود عباس «إن الولايات المتحدة خرقت القانون الدولي وتسببت في «انتكاسة كبرى»، مشيرا إلى التأكيد على اعتبارها طرفا في الصراع وليست وسيطة لحله».

عباس: نتطلع لعقد القمة العربية في القدس في وقت قريب و نجدد الدعوة لكل العرب لزيارة القدس وهذا ليس تطبيعا مع إسرائيل وقال: دعونا إلى مؤتمر دولي لتحصل فلسطين على عضوية أممية كاملة.

وقال الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبوالغيط إن التهديدات الكبرى التي تواجهنا تتساوى في أهميتها وتتطابق في خطورتها.. والتحديات الحالية تدعونا لحوار حول أولويات الأمن القومي العربي.

وأضاف أبو الغيط: التدخلات الإيرانية في منطقتنا لا تستهدف الخير للعرب، ولقد دعمت «عصابات مارقة» في اليمن لتهديد أمن السعودية.

و أعلن أمين عام منظمة التعاون الإسلامي يوسف العثيمين أن المنظمة تسعى لعقد مؤتمر مكة 2 لدعم العراق، مشيرا إلى أنها تشارك العرب طموحاتهم وآلامهم.

بدورها قالت الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية فيديريكا موغيريني «ينبغي محاسبة المسؤولين عن الهجمات الكيماوية في سورية».

وأضافت «من واجب الأوروبيين والعرب التنسيق من أجل سلام الشرق الأوسط».

وقال الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي «إن مصر طرحت مبادرات عدة لبناء استراتيجية شاملة للأمن القومي العربي»، مشيرا إلى الحاجة الملحة إليها.

وأضاف السيسي «إن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية مواجهة مخططات مصادرة حقوق الشعب الفلسطيني».

وقال العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى إن «رئاسة السعودية للقمة ستعود بالخير على تعزيز الأمن القومي العربي».

واضاف «متمسكون بقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس».

واشنطن

حين وقف على حاملة الطائرات الأميركية «ابراهام لينكولن» في الاول من مايو 2003 وخلفه لافتة كتب عليها «المهمة أنجزت». وكرر ترامب استخدام تلك العبارة في تغريدة بعد الضربات على سورية.

وقال «الضربة السورية تمت بشكل مثالي وبدقة عالية، والطريقة الوحيدة التي لجأت اليها وسائل الاعلام الكاذب لتشويهها هو استخدام عبارة (المهمة انجزت)».

وقال في تغريدة له اليوم الاحد «كنت اعلم بانهم سيستغلون هذه العبارة، ولكنني شعرت بأنها عبارة عسكرية رائعة ويجب إحياؤها». وقال مسؤولون في الجيش الاميركي ان الضربات الجوية ضربت «قلب» مرافق الاسلحة الكيميائية في سورية.

الدلال

وزاد الدلال: نعاني في اللجنة التشريعية من عدم اكتمال النصاب وقد نلجأ الى تقديم طلب اجتماع اللجنة على هامش الجلسات لإنهاء تقاريرها.. واللجنة المالية ما شاء الله صخر

وقال محمد الدلال: 24 نائبا حتى الان يؤيدون مقترح العفو العام والذي نطالب به استنادا على نص المادة ال 75 من الدستور والبعض يذهب الى خيار التصعيد واجراء انتخابات مبكرة ولا أرى ان هذا التصعيد سيخدم المتهمين في قضية دخول المجلس

واضاف الدلال: لأن قضية «الايداعات « لم تعالج ظلت موجودة حتى الآن وقضية الايداعات اسقطت مجلس وحكومة في مرحلة من المراحل واعتقد في حسن نية من الاخوة الذين وقعوا على البيان واعترضت على صياغة البيان لأنهم مستندين في البيان على قانون تعارض المصالح الجديد وهذا القانون ما فيه رجعية.